المحاضرة 09: موضوع ونظريات علم اجتماع الجريمة:

إن موضوعات علم اجتماع الجريمة التي تكون مضمونه العلمي والمنهجي هي كالتالي(إحسان محمد الحسن، 2008):

- علاقة علم اجتماع الجريمة بالقانون الجنائي وعلاقته بعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم الأحياء وعلم الإحصاء والخدمات الاجتماعية.

- التفسيرات البيولوجية الوراثية والاجتماعية والاقتصادية والدينية للجريمة.

- العوامل الموضوعية والذاتية المؤثرة في الجريمة كالبيئة والثقافات الفرعية والمناطق السكنية الحضرية والريفية والتوزيع العمري والنوعي والمهني للسكان والحالة الاقتصادية والمادية ووسائل الإعلام الجماهيرية والحالة النفسية والأجهزة القضائية والقوانين الموجودة في المجتمع.

- مظاهر وأشكال السلوك الإجرامي كالسلوك الإجرامي المقصود والعرضي والمهني والمنظم والسياسي.

- العناصر الإدارية لعملية العدالة الجنائية، الشرطة أو قوى الأمن الداخلي، المحاكم والقضاء، السجون ومؤسسات الإصلاح الاجتماعي.

- العقاب والإصلاح، مفهوم ومبررات وفلسفة العقاب، مفهوم ومبررات فلسفة الإصلاح الاجتماعي، ظهور وضمور عقوبة الإعلام.

- الجريمة والبناء الاجتماعي، علاقة العائلة بالجريمة، وسائل الإعلام والجريمة، الفشل الدراسي والجريمة، الفشل السياسي والجريمة، علاقة الطبقة الاجتماعية بالجريمة.

- الآثار الاجتماعية والنفسية والحضارية للجريمة على الفرد والمجتمع.

- الطرق الوقائية والعلاجية للجريمة ودور المجتمع فيها.

3- نظريات علم اجتماع الجريمة:

لقد تتعدد مذاهب التفسير العلمي للظاهرة الإجرامية، وتتفاوت بتفاوت الاتجاهات البيولوجية والنفسية والاجتماعية، بيد أن هذه المذاهب لم تنشأ هكذا دفعة واحدة، وإنما سبقتها محاولات علمية ظلت تقوى وتتكامل حتى أخذت شكلها العلمي الحديث.

على أن هناك ملاحظة جوهرية لابد من إجرائها قبل أن نستعرض هذه النظريات ونضعها في ميزان التقدير، هي أنه من الخطأ أن نتصور أن كل نظرية من هذه النظريات ترجع الظاهرة الإجرامية إلى عامل واحد كالعامل البيولوجي أو النفسي أو الاجتماعي، وتهمل ما عدا ذلك من العوامل، وإنما الحقيقة أن كل تصور من هذه التصورات يركز على عامل بالذات ويعتبره «سيد العوامل»، وبالتالي فهو المحرك لسائر العوامل والمؤثر فيها والمهيمن عليها. بعبارة أخرى، فإن كل نظرية من هذه النظريات تحاول أن تحدد «العامل» في تكوين الظاهرة الإجرامية، وهذا العامل هو الذي تتجمع حوله سائر العوامل فيقودها إلى الإجرام.

3-1- النظرية العضويةّ: يقول بهذه النظرية العالم الايطالي «شيزاري لومبروزو Cesar Lombroso» حيث نشر آرائه في كتابه «الرجل المجرم» عام 1876م، حيث ميز المجرم عن الشخص العادي، فالمجرم في نظره هو الشخص يعتاد الإجرام لأسباب أصيلة في تكوينه البيولوجي أي أنه مجرم بالفطرة، قد ورث الاستعداد الإجرامي عن آبائه وأجداده، ووضع لومروزو بعض الصفات والخصائص للمجرم، كقصر القامة، وصغر حجم الجمجمة، ضيق الجبهة وانحدارها طول الأذنين، ضخامة الفكين،..... فالمجرم في نظره هو مجرم بالميلاد. (السيد رمضان،2001).

نقد النظرية: هناك مآخذ على هذه النظرية سواء من حيث أسلوب البحث أو من حيث نطاقه أو من حيث الأفكار التي خلصت إلى القول بها:

- من حيث أسلوب البحث: نلاحظ أنها أسرفت في تمييز المجرمين بصفات جسدية ونفسية معينة نتيجة اقتصار صاحبها على دراسة وتشريح جثث المجرمين دون سواهم.

- من حيث نطاق البحث: نلاحظ أن هذه النظرية قد تجاهلت تماما دور العوامل الاجتماعية في إنتاج ظاهرة الجريمة.

- من حيث صحتها إلى حد بعيد: فتشبيه المجرم بالإنسان البدائي هو تشبيه في غير موضعه إذ لم يثبت علميا قيام «لومبروزو» بدراسة تاريخ الجنس البشري حتى يستطيع تكوين فكرة صحيحة عن الإنسان البدائي الذي تملكه السرعة في تشبيه الإنسان المجرم الحديث به (السيد رمضان،2001).

2-3-النظرية النفسية: يقول بهذه النظرية «سيجمون فرويد Sigmund Freud »، حيث ذهب إلى أن أسباب الجريمة تعود إلى النفس البشرية، ويرى أن الانحراف يحدث نتيجة الاضطراب العاطفي القديم في عهد الطفولة المبكرة، حيث يقول فرويد أن الاضطراب في الشخصية هو نتيجة كبت عنيف في الطفولة البكرة مع إحباط شديد في الكبر "(محمد شحاتة ربيع، وآخرون).

نقد النظرية: لاشك في أن هذه النظرية نبهت الأذهان إلى جانب هام من جوانب الإنسان ألا وهو الجانب النفسي إلا أن تفسير النظرية للسلوك الإجرامي أخطأ من الناحية الأولى أن ضعف الضمير يقود دائما إلى الجريمة فمن الناس من يضعف ضميره لكن لا يرتكبها ومن الناحية الثانية التمييز الذي أعطته للمجرم من حيث الفظاظة وغلظة القلب ونبذ العواطف .وهو ما لم تثبت الأبحاث صحته(السيد رمضان،2001).

3-3- المذهب الاجتماعي:

على طرف نقيض من الذهب الفردي يقف المذهب الاجتماعي الذي يفسر الجريمة بعوامل اجتماعية معينة بحتة، فالجريمة في نظره مخلوق اجتماعي ساهمت في تكوينه عوامل ثقافية واقتصادية ودينية وأسرية وغيرها، وقد نشأ هذا المذهب في الولايات المتحدة الأمريكية على أيدي علماء الاجتماع لعدم تقدم الدراسات الإجرامية هناك.

والاتجاه الاجتماعي يقوم على اعتبار أن الجريمة ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد حقيقية اجتماعية معينة ولهذا فإن التفسيرات الاجتماعية تعتبر محددة لهذه الأبعاد وتشخيص تلك العوامل المختلفة التي تشكل الأرضية أو الخلفية لتكوين السلوك الإجرامي.

- وقد تعددت الأبحاث الفردية حول تفسير هذه الظاهرة وصاغ عدد من الباحثين مجموعة من النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي والتي من بينها: (محي الدين مختار،1995).

- **نظرية التفكك الاجتماعي**: يرى «إليوت» أن المقصود بالتفكك الاجتماعي هو «هو أي اضطراب أو انشقاق أو صراع أو الافتقار إلى الاجتماع، يحدث هذا في نطاق جماعة من الجماعات أو في مجتمع ما، ويؤثر على العادات الاجتماعية السلوكية المقدرة، أو على النظم الاجتماعية أو على الضوابط الاجتماعية بصورة تجعل من المستحيل أن يتحقق لهذه الأمور أداءَ وظيفيا منسجما»(محي الدين مختار،1995).

وحسب تصور محمود عارف للتفكك الاجتماعي بأنه تصور ومفهوم واسع ومتسع يشمل ظواهر اجتماعية عديدة وثقافية، فالتفكك يحدث لتناقض الثقافة؛ كاستقبال المجتمع ثقافة فرعية فيحدث صراع بين الثقافتين الأصلية والفرعية، وأيضا الذي يؤدي إلى انهيار الجماعات (السيد رمضان،2001).

ومن النظريات المساندة لهذا الاتجاه نظرية «شو show» أن أكبر عدد أو تجمع للمجرمين والجانحين يحدث في مناطق تتسم بالتفكك الاجتماعي، حيث أن «أووسينEocene »، يوضح هذا من خلال مثالين عن المجتمعات الريفية والمجتمعات المتحضرة حيث يرى أن المجتمعات الريفية تتميز بالانتظام والانسجام في ظروفها ومطالب أفرادها إذ يعشون وفقا لعاداتها وتقاليدها المتقاربة والمتشابهة، وبذلك تقل الجرائم في هذه المجتمعات.

أما في المجتمعات المتحضرة فتتميز بعدم الانسجام وتباين الفئات التي يعشون فيها كما أنها تتميز بفتور الروابط الاجتماعية وتضارب واختلاف القيم والعادات والتقاليد وبالتالي عدم تمكن أفراد هذه المجتمعات من التوفيق بين رغباتهم ومتطلبات هذه المجتمعات، مما يؤدي إلى فشل الفرد في الامتثال لأوامر الجماعة ومن ثم الخروج عن القيم والضوابط الاجتماعية والامتثال للسلوك الإجرامي.

نقد النظرية: يؤخذ على النظرية أنها أقصرت عوامل الجريمة على التفكك الاجتماعي وإهمالها للعوامل الفردية(**السيد رمضان،1995**).

ـ نظرية المخالطة الفارقية: من أهم النظريات الاجتماعية في تفسير السلوك الإجرامي تلك النظرية التي نادى بها العالم الأمريكي«سوذر لاند soother land». حيث يعتقد أنه من الممكن الوصول إلى تفسير السلوك المنحرف من خلال الدراسة المنطقية لأولويات التوجه نحو الانحراف أو الانخراط فيه، وهي أولويات عامة في رأيه يشترك فيها كل المنحرفين (فقراء، ريفيين، حضريين، مستقرين عاطفيا أو مضطربين) (ماهر أبو المعاطي علي،2003).

كما تنادي هذه النظرية بأن السلوك الإجرامي هو نتاج للبيئة الاجتماعية، بدلا من التكوين الفردي، فالأشخاص يصبحون مجرمين بسبب اتصالهم واحتكاكهم بالأنماط الإجرامية... كما وضح «سيذر لاند» مبادئ هذه النظرية في ضوء المراحل العملية التي يصبح الشخص منحرفا من خلالها وهي كما يلي:

السلوك المنحرف متعلم أي أنه ليس وراثيا.

السلوك المنحرف متعلم من خلال الاحتكاك بالآخرين.

يتم تعلم السلوك المنحرف خصوصا ضمن جماعات محصورة تتميز بالعلاقات المباشرة والشخصية، ولذلك فإن وسائل الإعلام اللاشخصية(التلفازة، الراديو، المنشورات) لا تساهم إلا بدور ثانوي جدا في نشأة السلوك المنحرف.

يشمل التدريب على الانحراف جملة من الإجراءات غير القانونية منها:

- تعلم تقنيات ارتكاب الجنح.
- توجيه الدوافع والميول والتفكير والاتجاهات نحو الانحراف.
- البحث عن إمكانيات الدعم والتقوية من أجل الوصول إلى الأهداف.

يصبح الفرد منحرفا عندما تنحرف القيم وتظهر تغييرات مضادة للقانون يقبل بها الكثير (ماهر أبو المعاطي علي،2003).

نقد النظرية: يلاحظ على هذه النظرية أنها ركزت على الجانب الاجتماعي في صنع الجريمة واعتبرت العامل الاجتماعي هو الوحيد والمسئول عن حدوث السلوك الإجرامي، وكذلك إهمالها لدور العوامل الداخلية في تفسير السلوك الإجرامي إهمالا واضحا.

يتبين من العرض المتقدم للنظريات المفسرة للسلوك الإجرامي، عدم صلاحيتهما منفصلين لكفالة ذلك التفسير، إذ اعتبر كلا منهما أن السلوك الإجرامي لطائفة واحدة من العوامل، وأغفل أي تأثير لطائفة أخرى

من العوامل، وهذا المنهج فقد صوابه في علم الإجرام، وبات من الضروري تطوير كلا المذهبين لآرائهما(ماهر أبو المعاطي علي،2003).

إن البحوث العلمية المختلفة في مجال العلوم الإنسانية أثبتت عدم وجود عامل واحد يعتمد عليه في تفسير الظاهرة الإجرامية ولكن هناك ما نطلق عليه بالعوامل المتعددة التي تتخذ جانبا فرديا(ويشمل العوامل الجسمية والعقلية والنفسية)، وآخر اجتماعي يشمل العوامل البيئية، مادية أو اجتماعية، أسرية أو خارجية عنها، كل هذه العوامل قد تدفع الفرد إلى الانحراف، وبناءا عليه ظهر اتجاه رابع في تفسير الجريمة(الانحراف)وهو الاتجاه التكاملي أو الاتجاه متعدد العوامل، والجريمة في نظر أنصار هذا الاتجاه ليست نتيجة هذه المجموعة من العوامل أو تلك، بل هي حصيلة مجموعة من القوى الخارجية أو الداخلية الفردية التي تتفاعل معا، إذ لا يمكن رؤية الفرد دون البيئة ولا يتصور أيضا قيام البيئة الاجتماعية دون الفرد.